

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٩٧**

الأربعاء ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

مؤقت

الرئيس	السيد نيبينزيا/سافرونكوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/601)

التقرير الخامس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602)

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/624)

1819987 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/601)

التقرير الخامس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602)

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/624)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ألمانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية؛ وسعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2018/601، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ و S/2018/602، التي تتضمن التقرير الخامس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ و (S/2018/624)، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية؛ وسعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير كاريل فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا، بصفته ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ ثلاث سنوات تقريبا، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لتأييد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية. ورحب الأمين العام والمجتمع الدولي بالخطة باعتبارها إنجازا رئيسيا في مجال عدم الانتشار النووي.

ومنذ يوم التنفيذ، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١١ تقريرا إلى مجلس الأمن أفادت فيها بأن إيران دأبت على تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى الرغم من استمرار تقيد إيران بالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي، من المؤسف أن الاتفاق بات الآن عند مفترق طرق.

ففي ٨ أيار/مايو، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من الاتفاق. ويأسف الأمين العام بشدة لهذه الانتكاسة في خطة العمل، ويعتقد أنه ينبغي معالجة القضايا غير المرتبطة مباشرة بالخطة دون المساس بالحفاظ على الاتفاق وما حققه من إنجازات. وفي الوقت نفسه، يدعو الأمين العام إيران إلى النظر بعناية في الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن الأنشطة الإيرانية التي يزعم أنها تتنافى مع التدابير التقييدية الواردة في المرفق باء من القرار.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بشأن التقرير الخامس للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602). على نحو ما وجه مجلس الأمن، وتماشيا مع تقاريرنا الأربعة الأخيرة، فإن التقرير المعروض على الأعضاء اليوم يركز على المرفق باء من القرار.

أولا، فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المتصلة بالمجال النووي، يسرني أن أعلن أن قناة المشتريات لا تزال تعمل على نحو فعال. وتم تقديم ثلاثة عشر مقترحا إضافيا يتعلق بالمجال النووي إلى مجلس الأمن للموافقة عليها، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للمقترحات المقدمة منذ يوم التنفيذ إلى ٣٧ مقترحا. ومع ذلك، ففي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمانة العامة معلومات من دولتين من الدول الأعضاء عن توريد أو بيع أو نقل أو تصدير أصناف ذات استخدام مزدوج إلى إيران على نحو قد يكون مخالفا للقرار. وتواصلت الأمانة العامة مع الدولتين العضوين المعنيتين، اللتين قد أبلغتانا أنهما شرعتا في عمليات مراجعة داخلية. وأكدت إيران، في ردها على الأمانة العامة، على أن ”مسؤولية التماس الموافقة من خلال آلية الشراء تقع على عاتق الدولة المصدرة“، وشجعت الأمانة على الاضطلاع بمزيد من أنشطة التوعية لمعالجة نقص الوعي لدى بعض الدول الأعضاء. وسيقدم الأمين العام تقريرا عن هذه المسألة إلى المجلس في الوقت المناسب.

ثانيا، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالقذائف التسيارية، يجسد التقرير المعلومات المقدمة من إسرائيل وإيران إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن عمليتي إطلاق للقذائف التسيارية من جانب إيران في كانون الثاني/يناير، فضلا عن النتائج التي توصلنا إليها بشأن القذائف التسيارية التي أطلقها الحوثيون على الأراضي السعودية. ومنذ آخر تقرير قدمناه (S/2017/1030)، وجهت السلطات السعودية انتباه الأمانة العامة إلى تسع عمليات أخرى لإطلاق القذائف التسيارية من جانب الحوثيين، التي كانت في تقييمها قذائف تسيارية إيرانية من طراز قيام-١. ووجهت الدعوة إلى الأمانة العامة لفحص حطام ثلاث من تلك القذائف الإضافية. وقدمنا ملاحظات أولية، في تقريرنا الأخير، من الفحص الذي قمنا به لحطام القذائف التي أطلقت على المملكة العربية السعودية في ٢٢ تموز/يوليه و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

واستنادا إلى المعلومات والمواد التي جرى تحليلها، كان تقييم الأمانة العامة أن حطام القذائف الخمسة التي أطلقت على ينبع والرياض منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ تشترك في سمات تصميم رئيسية مع القذيفة التسيارية الإيرانية قيام-١. وفي تقديرنا أيضا أن بعض الأجزاء المكونة للحطام مصنوعة في إيران. ويمكننا أن نؤكد أن المكونات الفرعية لنظام التوجيه في هذه القذائف أنتجت بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠. ونلاحظ أن فترة إنتاج مجموعة المكونات الفرعية تلك لا يتوافق مع صواريخ سكود المعروف وجودها ضمن المخزونات اليمنية قبل اندلاع النزاع الحالي في أوائل عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإننا في الوقت الحاضر غير قادرين على تحديد ما إذا كانت هذه القذائف، أو أجزاء منها، أو التكنولوجيا ذات الصلة، قد تم نقلها من إيران بعد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهو تاريخ بدء نفاذ أحكام المرفق باء.

كما يجسد التقرير معلومات وردت من إسرائيل بشأن احتمال وجود طائرة إيرانية مسيرة من دون طيار في سورية، التي أفادت تقارير عن إسقاطها بعد أن دخلت المجال الجوي الإسرائيلي في ١٠ شباط/فبراير.

ولم تتح للأمانة العامة الفرصة لفحص الحطام، ولكن الصور التي قدمتها السلطات الإسرائيلية تظهر أن تصميم الجناحين يبدو متسقا مع نوع من الطائرات الإيرانية بلا طيار كُشف النقاب عنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. كما يشير التقرير إلى أنه، وفقا لوسائط الإعلام الإيرانية، تم نشر عدد

من الطائرات الإيرانية بلا طيار في سورية. وليس لدى الأمانة العامة معلومات بشأن الجهة المالكة أو المشغّلة لتلك الطائرات بلا طيار.

ثالثا، على النحو المفصل في التقرير، فحصت الأمانة العامة الأسلحة والمواد ذات الصلة التي ضُبطت في البحرين عقب ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وحصلت على معلومات إضافية عن مركبة السطح الآلية التشغيل المحملة بالمتفجرات التي عثرت عليها الإمارات العربية المتحدة. وفي الحالتين، فإن الأمانة العامة واثقة بأن بعض الأسلحة والمواد ذات الصلة التي فحصتها قد صُنعت في إيران. بيد أننا لم نتمكن من التأكد من أنّ تلك المواد نُقلت من إيران بعد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ويشير التقرير أيضا إلى ما صرح به الزعيم السياسي لحركة حماس في قطاع غزة في ٢١ أيار/مايو من أن إيران زودت كتائب القسام وغيرها من الجماعات المسلحة في غزة بالأموال والمعدات والخبرة العسكرية. ويوحي ذلك التصريح بأن عمليات نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من إيران ربما تكون قد نُفذت بما يخالف أحكام المرفق باء.

رابعا، يبرز التقرير مشاركة منظمة الصناعات الدفاعية الإيرانية للسنة الثالثة على التوالي في معرض للدفاع والأسلحة في العراق. ويقدم التقرير معلومات عن الأنشطة الخارجية لـ''مقر خاتم الأنبياء للإعمار'' في سورية. ونظرا لأن الكيانين مدرجان على قائمة القرار ٢٢٣١، كان يجب تجميد أموالهما وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة على الأراضي العراقية والسورية.

ويقدم التقرير أيضا معلومات عن سفريات أخرى قام بها اللواء قاسم سليماني. ويكرر الأمين العام دعوة جميع الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ الكامل لالتزاماتها فيما يتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في الختام، أود أن أنوه بقيادة السفير فان أوستيروم، ممثل هولندا، في القيام بدوره بصفته ميسر تنفيذ القرار. وأشكر أيضا منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للّجنة المشتركة على تعاونه الممتاز. وأود أن أؤكد لهما ولمجلس الأمن دعمنا الكامل لمواصلة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فالي دي ألميدا.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي الكلمة وعلى إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. ويشرفني مرة أخرى أن أخاطب المجلس بالنيابة عن السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفتها منسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

أولا، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وسفير هولندا، ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على تعاونهما الممتاز. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لزملائنا في الأمانة العامة وشعبة شؤون مجلس الأمن على دعمهم الثابت، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة آلية الشراء. وأود أيضا الإعراب عن تقديري لما قاموا به من عمل في إعداد التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/602) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأخيرا، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية اليوم.

نمر بحالة صعبة، لم تكن متوقعة في تموز/يوليه ٢٠١٥ عندما اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/PV.7488). وفي حين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت مؤخرا في ٢٤ أيار/مايو – للمرة الحادية عشرة على التوالي

– إن إيران تحترم التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة، أعلن الرئيس ترامب رئيس الولايات المتحدة في ٨ أيار/مايو أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق. وأعرب الاتحاد الأوروبي وسائر المشاركين في خطة العمل عن الأسف العميق لهذا القرار، بما في ذلك خلال الاجتماع الأخير للجنة المشتركة الذي عقد في ٢٥ أيار/مايو.

إن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة مصلحة أمنية رئيسية لا للاتحاد الأوروبي فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. وقد أكد تأييد مجلس الأمن بالإجماع لخطة العمل أهميتها في ضمان الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي. ورسائل الدعم التي أعرب عنها عدد هائل من الشركاء في جميع أنحاء العالم – في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وفي منطقة المحيط الهادئ – دليل آخر على أنه يجب الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها بشكل كامل.

إن التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة سيمنع نشوب سباق تسلح نووي في المنطقة. ونشوب سباق تسلح من هذا القبيل لا يصب في مصلحة أحد. ولا يوجد بديل إيجابي للخطة، التي جاءت ثمرة أكثر من ١٢ عاما من المفاوضات والتي تشكل وثيقة مؤلفة من ١٠٤ صفحات، أيدها المجتمع الدولي على أرفع المستويات. ولا شك في أنها تظل النموذج لاتفاق متعدد الأطراف لعدم الانتشار النووي، لم ترق المبادرات الأخرى إلى مستواه بعد.

وموقف الاتحاد الأوروبي هو أنه ما دامت إيران تنفذ التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي، فإننا سنظل ملتزمتين التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أكد المشاركون الآخرون على أعلى المستويات نفس الموقف، وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص الشكر للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية على التزامهما الثابت بالاتفاق النووي. إن دعمهما في مواجهة التحدي العالمي المتمثل في انتشار الأسلحة النووية من خلال العمل الجاد باستخدام أدوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف لا يمكن المبالغة في التشديد عليه.

وقد عقدت الأطراف المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة عددا من المناقشات بشأن كيفية الحفاظ على الاتفاق. وندرك أن رفع الجزاءات جزء أساسي من الاتفاق، وأن الشعب الإيراني يتوقع، وهو أمر مفهوم جدا، أن يستمر في الإحساس بفوائد الاتفاق. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع شركائه، بذل قصارى جهده للحفاظ على التدفقات المالية والتجارية المشروعة والحفاظ على مصالح الأعمال التجارية التي تتصرف بحسن نية وبتأييد من مجلس الأمن. والتدابير التي نحن بصدد تنفيذها محليا تهدف إلى السماح لتلك الأعمال التجارية والمستثمرين بالاستمرار في القيام بعملهم، في إطار القانون الدولي والأوروبي.

وندرك جيدا بالطبع أن مناقشة صعبة جارية داخل إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة والفوائد التي تحققها للبلد والمواطنين. وإنني على اقتناع بأن هذه المكاسب لا تزال ملموسة، وإن كنت لا أستطيع أن أخفي حقيقة أن عددا من الشركات ستجد نفسها في وضع لا يمكنها من مواصلة أنشطتها الحالية في إيران. ويواصل الاتحاد الأوروبي مع إيران استكشاف إمكانات الحفاظ على التجارة والاستثمار المشروعين ومواصلة تعاوننا الثنائي عامة والذي بدأ في عام ٢٠١٦.

وعلى الجانب النووي، بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، تخضع إيران لأكثر نظم الرصد والتحقق صرامة في العالم. وأصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيار/مايو، كما ذكرت في وقت سابق، تقريرها الحادي عشر منذ يوم التنفيذ، والذي تقر فيه مرة أخرى بامتثال إيران الكامل للالتزامات التي تعهدت بها بموجب خطة العمل. وهذا يتجلى أيضا في العدد الكبير من عمليات التفتيش التي تمت على أرض الواقع. وغني عن القول إن من المهم للغاية في هذه المرحلة التقيد بدقة بأحكام الاتفاق.

ذلك حتمي للحفاظ على هذا الاتفاق والاستمرار في بناء الثقة.

في حين تتناول خطة العمل الشاملة المشتركة جوانب عدم الانتشار النووي، لايزال يوجد عدد من المسائل الخطيرة خارج الاتفاق تلقي بظلالها على العلاقة الشاملة مع إيران. ويؤسفني أن أضطر مرة أخرى إلى التشديد على أن الحالة في المنطقة قد ساءت بشكل واضح خلال الأشهر القليلة الماضية.

أما فيما يتعلق بالحالة في اليمن، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق شديد إزاء تكثيف العمليات العسكرية الأخيرة، لا سيما في الحديدة، ونحث جميع أطراف النزاع على ضمان حماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. كذلك يشارك الاتحاد الأوروبي في الحوار الإقليمي مع الجهات المعنية لحث الأطراف على دعم المبعوث الخاص للأمين العام لليمن واستئناف المفاوضات السياسية. ونلاحظ مع القلق النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام وفريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2018/68) بشأن انتشار القذائف التسيارية والتكنولوجيا. فهذه الأعمال تغذي التوترات الإقليمية وتهدد سلامة واستقرار جيران اليمن وحرية الملاحة والتجارة البحرية العالمية.

كما يدرك المجلس، لدى الاتحاد الأوروبي سجل حافل في الإعراب عن شعوره بالقلق إزاء تزايد الحشد العسكري على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك برامج القذائف الإيرانية. وطلبنا من إيران مرارا الامتناع عن الأنشطة التي تعمق انعدام الثقة، مثل تجارب القذائف، التي تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والبيانات المرتبطة به.

إن الحالة في المنطقة، بما في ذلك مسألة القذائف التسيارية، تستلزم المعالجة على سبيل الأولوية. لكن هذه المسائل تختلف عن خطة العمل الشاملة المشتركة. وإنهاء أي اتفاق نووي يؤدي غرضه لن يجعلنا في وضع أفضل لمناقشة المسائل الأخرى. والانسحاب من هذا الاتفاق المتين بشأن عدم الانتشار لن يوفر حلا للتوترات الإقليمية أو انتشار القذائف التسيارية.

بالإضافة إلى التزامات إيران النووية المنصوص عليها في المرفق ١ لخطة العمل الشاملة المشتركة والعناصر المتصلة برفع الجزاءات الواردة في المرفق ٢، أود أن أتطرق إلى المسائل المتصلة بالمرفق ٣ للخطة التي تتوقع التعاون النووي المدني. يرى الاتحاد الأوروبي أن هذا المرفق بوصفه عنصرا أساسيا للحفاظ على التوازن العام للاتفاق، علاوة على أهميته للهدف العام المتمثل في ضمان الطابع السلمي الخاص بالبرنامج النووي الإيراني.

إننا نواصل العمل مع إيران بخصوص عدد من المشاريع الملموسة التي تركز على السلامة النووية والبحوث، ونتطلع إلى انعقاد حلقة دراسية عن المسؤولية المدنية النووية، في فيينا في منتصف تموز/يوليه، والحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الثالثة بشأن التعاون النووي وإدارته المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر، وزيادة الاعتماد على المفهوم القائل بأن التعاون النووي المدني والتقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالإدارة النووية يسيران جنبا إلى جنب. في الوقت الذي تواصل فيه إيران تنفيذ المشاريع الميدانية وإجراء البحوث، فإنها تتخذ أيضا الخطوات اللازمة للانضمام إلى الإطار التنظيمي النووي الدولي. وينبغي زيادة تشجيع هذه الخطوات ودعمها. إنّ كل ما سبق ذكره تدابير هامة من شأنها أن تعزز مصداقية المجتمع الدولي فيما يتعلق بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

انطلاقا من هذه الروح أود الاسترسال في كلمتي بالتركيز على تقارير الإبلاغ ذات الصلة بالمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لا سيما بشأن عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات، بصفته المسؤول عن استعراض المقترحات المقدمة من الدول الساعية إلى التعاون مع إيران في الأنشطة التي توفر الاستخدامات النهائية المدنية النووية وغير النووية.

إنّ قناة المشتريات إحدى الركائز الرئيسية لخطة العمل الشاملة المشتركة. وسوف تواصل قناة المشتريات والفريق العامل المعني بالمشتريات عملهما بنفس الروح وكذلك الاستمرار في تنفيذنا للأجزاء الأخرى من خطة العمل الشاملة المشتركة. ومنذ يوم التنفيذ، ما انفك الفريق العامل المعني بالمشتريات منهمكا تماما بالمسألة، بينما يقوم الاتحاد الأوروبي بالاتصال وتنسيق اجتماعاته بهدف تعزيز القناة لكونها الآلية الوحيدة للنقل المشروع للمواد المدرجة في قائمة مجموعة موردي المواد النووية إلى إيران. بعد انسحاب الولايات المتحدة، اجتمع الفريق مرتين في الشكل الجديد E3/EU+2 وإيران، وكلّف منسق الفريق العامل بمواصلة عمل القناة بوصفها البديل الوحيد لمحاولات التحويلات غير القانونية. في الواقع لا يمكن أن تبنى الثقة في القناة إلاّ بتقديم المقترحات الجديدة وتسلمها واستعراضها بصورة رسمية. لذلك، نجد من الإيجابي أن القناة لديها حاليا خمسة مقترحات قيد الاستعراض.

لاتزال الشفافية المبدأ التوجيهي وحجر الزاوية في خطة العمل الشاملة المشتركة. ووفقا للفقرة ٦-١٠ من المرفق ٤، تقدم اللجنة المشتركة لخطة العمل تقريرا إلى مجلس الأمن كل ٦ أشهر عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل متعلقة بالتنفيذ. وفي هذا السياق، بتاريخ ١٢ حزيران/يونية ٢٠١٧، قدّم منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات إلى الميسّر، باسم اللجنة المشتركة، تقريره نصف السنوي الثالث. ويهدف التقرير إلى تزويد الميسّر وأعضاء مجلس الأمن بلمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد تم تعميم التقرير في الوثيقة. S/2018/601

خلال هذه الفترة، واصل الفريق العامل المعني بالمشتريات مناقشة المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك الاستخدام النهائي، ورسائل التوعية المشتركة والجوانب الإجرائية المتصلة بمعالجة الاقتراحات بسلاسة. كما قام بتكثيف الجهود ليكون شفافا قدر الإمكان ومن دون المساس بالسرية، من خلال التواصل مع الدول الأعضاء وتعزيز فهم أفضل لأهدافه وغاياته وعملية الاستعراض التي يقوم بها والمكرسة في نظام الضوابط والموازين المتعدد المستويات لخطة عمل اللجنة الشاملة المشتركة.

تم القيام بأعمال رائعة للتوعية خلال السنوات القليلة الماضية، والبلدان في جميع أنحاء العالم على اطلاع بإجراءات القناة. لذلك، من المؤسف، حسبما أفاد الأمين العام، أنه صُدِّرت بعض المواد المدرجة في القائمة خلافا لأحكام الفقرة ٢ من المرفق B للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونرى أن ثمة ضرورة لزيادة تعريف البلدان والمصدرين المحتملين بقناة المشتريات. وتحقيقا لهذه الغاية، ستتواصل جهودنا لتقديم المساعدة، جنبا إلى جنب مع الزملاء من أمانة مجلس الأمن والميسر. ويتعين على الجهات المعنية بمراقبة نظم الدول الأعضاء للصادرات الحكومية أن تواصل دعم مشاركة شركاتها في أي تحويلات جديدة عن طريق القنوات الرسمية فقط.

إننا إذ نلاحظ التحديات المتعلقة بقناة المشتريات ضمن إطار خطة العمل الشاملة المشتركة على نطاق أوسع، ليس لدينا وقت للتهاون. بل المطلوب اتخاذ إجراءات عاجلة لإيجاد حل مستدام لمجمل مسألة التجارة مع إيران، لأنه سيكون لذلك أثر هام على قناة المشتريات.

أود أن أختتم إحاطتي الإعلامية بملاحظتين إضافيتين. إذا فقدنا الزخم للحفاظ وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، سيكون ذلك مضرا جدا بإيران، وجميع الأطراف الأخرى المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة والمجتمع الدولي عامة، وسوف ينال ذلك من الثقة بفعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف لعدم الانتشار. لهذا السبب يحض الاتحاد الأوروبي مرة أخرى المجتمع الدولي على دعم هذا العمل المشترك الذي أُقر على الصعيد الدولي. يتعين على جميع بقية الأطراف الموقعة تنفيذ خطة العمل

الشاملة المشتركة بالكامل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بجميع أبعاده. وعلينا أن نواصل البناء على ذلك الإنجاز للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهي أفضل أمل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وكما هو الحال دائماً، فإن منسق اللجنة المشتركة مستعد للعمل مع هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لدعم أهداف خطة العمل الشاملة المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد فال دي ألميدا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير فان أوستيروم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتكلم الآن بصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/PV.7488). وبعد ثلاثة أشهر، دخلت خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ. ويهدف الاتفاق إلى كفالة أن يظل برنامج إيران النووي سلميا حصرا. وحلّ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) محل قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن المسألة النووية الإيرانية، وحض على التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. كما فرض قيودا محددة فيما يتعلق بإيران. وبصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فقد سعيت إلى دعم وتحسين تنفيذه. واستفدت من العمل الممتاز الذي قامت به إيطاليا، التي خلفناها كميسر في سياق فترة عضويتنا المشتركة في مجلس الأمن.

وأرى أن مسائل ثلاث نُيسِّرها أساسية بالنسبة لدوري ودور تشكيلة القرار، هي: أولا، المحادثات؛ ثانيا، الشفافية؛ وثالثا، التجارة.

وتتعلق نقطتي الأولى بالمحادثات. ويتمثل طموحنا في تيسير المحادثات بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبصفتي ميسرا، أقوم بتيسير الاتصال فيما بين جميع الأطراف، ومناقشة مجلس الأمن في إطار تشكيلة القرار ٢٢٣١، والمراسلات السلسة داخل التشكيلة. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اجتمع مجلس الأمن في إطار تشكيلة القرار ٢٢٣١، وخلال استعراض التشكيلة، ناقش الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الخامس للأمين العام (S/2018/602) عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قبل نشره. أجرينا مناقشة صريحة بشأن التطورات الأخيرة. وقدمت وكيلة الأمين العام ديكارلو في البيان الذي أدلت به للتو تفاصيل بشأن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت دولتان من الدول الأعضاء رسائل تزعم قيام إيران بعلميات نقل وأنشطة تندرج ضمن القيود المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وترد هذه الرسائل بالتفصيل في تقريري (انظر S/2018/624)، إلى جانب جميع الردود الواردة من البعثة الدائمة لإيران، فضلا عن رسالة موجهة من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، السيد جواد ظريف. وقد تم توجيه الرسالة ردا على انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جميع عقوبات الولايات المتحدة التي كانت قد رُفعت أو تم الإعفاء منها فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية – تيسير الشفافية فيما يتعلق بعمل تشكيلة القرار ٢٢٣١. يقدم تقريري نظرة عامة شاملة عن عمل تشكيلة القرار خلال النصف سنة الماضية، بما في ذلك رصد تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتشمل الرسائل ذات الصلة، فضلا عن الجوانب الرئيسية لأداء قناة المشتريات. وأعتزم أيضا تقديم إحاطة مفتوحة لكافة أعضاء الأمم المتحدة عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في الفترة المقبلة المشمولة بالتقرير. والهدف من هذه الإحاطة هو إذكاء الوعي بين الدول الأعضاء بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وخاصة بقناة المشتريات، كما وضح للتو رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة – تيسير التجارة من خلال تشجيع استخدام قناة المشتريات. وتستعرض القناة المقترحات

المقدمة من الدول التي تسعى إلى المشاركة في عمليات نقل معينة لسلع أو تكنولوجيا نووية مزدوجة الاستخدام أو الخدمات ذات الصلة بها، أو السماح بعمليات النقل هذه، إلى إيران. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، استمعت تشكيلة القرار ٢٢٣١ إلى إحاطة من منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للّجنة المشتركة المنشأة بشأن قناة المشتريات. ومنذ بداية عام ٢٠١٦ التنفيذ، قدمت خمس دول أعضاء من ثلاث مجموعات إقليمية مختلفة ٣٧ مقترحا لقناة المشتريات. وتشمل تلك الدول دولا غير مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي المتوسط، تمت معالجة المقترحات خلال أقل في ٥١ يوما تقويميا. وفي أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، استمر المجلس في تلقي المقترحات عن طريق القناة، ويستمر استعراض تلك المقترحات.

في الختام، لقد مثّل اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع، وهو الذي أقر خطة العمل الشاملة المشتركة، تحولا أساسيا بشأن المسألة النووية الإيرانية. وبصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فقد سعيت إلى دعم وتحسين تنفيذه من خلال تيسير المحادثات، والشفافية، والتجارة. وفي هذا الجهد، أود أيضا أن أشكر الأمانة العامة على عملها الدؤوب دعما لي وللتشكيلة. ونشيد بقيادة وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير فالي دي ألميدا على تعاونهما.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السفير فان أوستيروم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو والسفير فان أوستيروم، والسفير فالي دي ألميدا على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها اليوم.

كما سبقت الإشارة، فقد أعلن الرئيس ترامب، في ٨ أيار/مايو، أن الولايات المتحدة ستنهي مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، وستتبع، بدلا من ذلك، سياسة شاملة لحرمان إيران من جميع سبل الحصول على سلاح نووي، وتتصدى لمجمل أنشطة النظام الخبيثة، على حد سواء.

يبيّن تقرير الأمين العام (S/2018/602) أن إيران لا تزال تزعزع استقرار المنطقة من خلال تقديم الدعم للجماعات الإرهابية والقوات المقاتلة بالوكالة. وترسم الاستنتاجات والمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام صورة مقلقة للغاية عن نطاق هذا السلوك. ونشعر بالقلق البالغ إزاء التقارير المفصلة التي تؤكد العديد من الانتهاكات الإيرانية لحظر توريد الأسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأن بعض المواد النووية المزدوجة الاستخدام قد شحنت إلى إيران خارج نطاق القنوات المتفق عليها وبدون الموافقة اللازمة من مجلس الأمن.

ويتضح من التقرير أن إيران تتحمل المسؤولية عن تزويد الحوثيين بخمسة قذائف تسيارية أطلقوها على أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية. كما خلصت الأمم المتحدة إلى أن الأسلحة المضبوطة التي قامت بفحصها في البحرين تم صنعها في إيران، وأكدت أن زورقا متفجرا غير مأهول عثرت عليه الإمارات العربية المتحدة كان يحتوي على نظم بإحداثيات تبيّن أنه كان في المياه الإقليمية الإيرانية وأن بعض مكوناته على الأقل مصنوعة في إيران. ويصف التقرير الطائرات الإيرانية الموجهة عن بعد التي عُثر عليها في اليمن وسورية ويشير إلى مقابلة تلفزيونية مع الزعيم السياسي لحركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، قال فيها إن جمهورية إيران الإسلامية زوّدت جماعات مسلحة في غزة بـ ”الأموال والمعدات والخبرة [العسكرية]“ (S/2018/602، الفقرة ١٣) قبل وبعد النزاع الذي وقع بين إسرائيل وغزة في عام ٢٠١٤.

إن هذه الانتهاكات غير المقبولة توفر لنا أدلة ملموسة عن الكيفية التي تزعزع بها إيران استقرار المنطقة، وعلى وجه

الخصوص إطالة أمد العنف اليمن. ويؤدي جمع كل هذه البيانات إلى استنتاج واضح – وهو أن إيران تواصل إرسال أسلحة عبر الشرق الأوسط، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. وإذا كان هناك أي شك على الإطلاق فيما يتعلق بتهديد إيران الواضح للسلم والاستقرار الدوليين، ينبغي لاستنتاجات التقرير أن تمحوه.

والسؤال الوحيد الذي يبقي مطروحا، عندما نواجه بجميع المعلومات التي يقدمها الأمين العام في هذا التقرير وغيره من التقارير، هو: كيف سترد الدول الأعضاء في المجلس؟ وكحد أدنى، انتهكت إيران أحكام القرارات ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

في تلك القرارات حظرنا، نحن أعضاء المجلس، على إيران تصدير الأسلحة، كما حظرنا توريد الأسلحة إلى الحوثيين وحزب الله. لقد تحدت إيران تلك القرارات وانتهكتها، وفي كثير من الحالات بصورة علنية. وعندما نواجه ببلد ينتهك باستمرار قرارات مجلس الأمن، يتحتم علينا أن نسعى إلى فرض عواقب ذات مغزى. ولذلك، نحض أعضاء المجلس على الانضمام إلينا في فرض الجزاءات التي تستهدف سلوك إيران الخبيث في المنطقة. إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس لاتخاذ إجراءات حقيقية ضد التهديد الذي تشكله إيران.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع الدول الأعضاء والأمانة العامة من أجل تسليط الضوء على سلوك إيران. وتكتسي تقارير من قبيل الذي ننظر فيه اليوم أهمية بالغة، ونحن نشجع الجميع على قراءته. إن الولايات المتحدة بإعادتها فرض الجزاءات إنما تتخذ موقفا. وقد أعلنا أن الأعمال التي تقوم بها إيران لن تمر دون رادع، وقد أظهرنا أننا سنتابع ذلك. تعكف الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان أن تواجه إيران عواقب ما دامت عازمة على زرع بذور عدم الاستقرار. ونحض أعضاء المجلس على الانضمام إلينا.

يمثل الوقوف في وجه سلوك إيران المزعزع للاستقرار مهمة ينبغي لنا جميعا أن ننهض بها ونتشارك فيها. عندما ننظر إلى المنطقة، نرى أن إيران تدعم الحوثيين وإيران تدعم حزب الله، وإيران تدعم حركة حماس، وإيران تدعم نظام الأسد. ويظهر اسم إيران مرارا عندما نجتمع لمناقشة الفظائع الجماعية أو الكوارث الإنسانية أو إطلاق القذائف التسيارية. وما دامت إيران هي القاسم المشترك في العديد من النزاعات في جميع أنحاء المنطقة، يجب علينا التصدي لها. وينبغي لأي دولة من الدول الأعضاء المهتمة بتعزيز السلام في الشرق الأوسط أن تفعل الشيء نفسه.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، وزميلنا ممثل هولندا، والمراقب عن الاتحاد الأوروبي، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة جدا بالمعلومات.

وأود أيضا أن أشيد بالطابع الوقائعي والمتوازن الذي يتسم به تقرير الأمين العام (S/2018/602)، الذي قُدم إلينا، وهو يتوافق نطاقه تماما مع الولاية المنوطة بالأمين العام.

وتُقاس المسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الأمن بتنوع وتعقيد المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين التي يتعين عليه معالجتها، بما في ذلك مسألة عدم الانتشار. وقد تطرقنا بإيجاز إلى هذه المسألة قبل يومين خلال المناقشة التي تمت بشأن شمال أفريقيا والشرق الأوسط (انظر S/PV.8293)، حيث التحديات هائلة. وفي هذا السياق، تُعدّ المسألة النووية الإيرانية حالة نموذجية؛ إذ تؤكد دور التحفيز والرصد الذي يمكن ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع به. وقد تجلى هذا في اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي ختم الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا، وهو خطة العمل الشاملة المشتركة، والذي يُعدّ المجلس الجهة الضامنة له. إن خطة العمل ثمرة لمثابرة المجتمع الدولي وتعبيرً عن إرادة

مشتركة للاستجابة على نحو فعال لمصالحنا الأمنية المشتركة. كما تبلور خطة العمل مبدأ تعددية الأطراف الذي يميزه الطابع العملي والشاقّ والذي يلتزم به بلدي التزاما راسخاً. إن انهيار هذا الإنجاز الهام سيكون بمثابة تراجع خطير سيحل بالمنطقة، وبنظام عدم الانتشار، وبأمننا جميعاً، مما قد يؤدي إلى تداعيات وخيمة. ولذلك أود الآن أن أُعيد تجديد الالتزام الذي أكده مجدداً الرئيس ماكرون إلى جانب شركائه البريطانيين والألمان، وبدعم من الشركاء الأوروبيين الآخرين في ٨ أيار/مايو. وتبقى فرنسا، التي عملت بلا كلل طوال عملية التفاوض لتكفل الطابع القوي لهذا الاتفاق، مصممة على ضمان تنفيذه والحفاظ عليه.

وفي هذا الصدد، لاحظنا بأسف وقلق القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. بيد أن الاتفاق لا يزال قائما، وينبغي ألا يؤثر هذا القرار على تنفيذ الأطراف في هذا الاتفاق ما تعهدت به من التزامات. وستواصل فرنسا العمل مع الأطراف المشاركة في هذا الإطار الجماعي. ولنكن واضحين، ما دامت إيران تفي بالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل، ستفي فرنسا بتلك الخاصة بها. ولذلك، فإننا مصممون على أن نضمن بقدر الإمكان الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران التي يسمح بها الاتفاق. وكان الاتفاق مصمماً خصيصا لضمان ألاّ يحوّل استخدام برنامج إيران النووي للأغراض العسكرية. ولم يزل الوفاء بهذا الهدف التأسيسي مستمراً، كما يذكّر الأمين العام في تقريره. ووفقا لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أكدت مجدداً في تقريرها المؤرخ ٢٤ أيار/مايو أن إيران تمتثل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأنتقل الآن إلى النقطة الثالثة، التي تتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والتقرير المعروض علينا. إن التزاماتنا المشتركة لا تتوقف عند إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. أما إيران من جانبها، فيجب عليها أن تحترم جميع التزاماتها بموجب القرار، بما في ذلك تلك الواردة في إطار المرفق باء. غير أن تقرير الأمين العام يحدد عناصر مختلفة تدل على عدم امتثال إيران بصورة مستمرة للعديد من أحكامه، مما يشكل مصدر قلق شديد. وأود أن أشير إلى أنشطة إيران المتعلقة بالقذائف التسيارية، ونقل القدرات والتكنولوجيات الخاصة بالقذائف التسيارية، لا سيما إلى الحوثيين، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام. لقد أدان مجلس الأمن في عدة مناسبات إطلاق قذائف تسيارية ضد المملكة العربية السعودية. وفضلاً عن هذا الجانب، ثمة معلومات وردت بشأن ضبط أسلحة يُحتمل أنها إيرانية المصدر وعناصر تتعلق بانتهاكات تخص تجميد الأصول وحظر السفر. ومع ذلك، أود التذكير بأنه يجب على جميع الدول، وفي المقام الأول إيران، أن تمتثل لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبوجه خاص، فإن أي نشاط يشمل نقل المساعدة، أو القذائف، أو التكنولوجيات اللازمة أو القدرات الخاصة بالقذائف التسيارية إلى دول أو إلى جهات فاعلة من غير الدول يعد مخالفاً لقرارات مجلس الأمن ويجب وقفه وفوراً.

وفي الختام، أود التذكير بأهمية خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تعدّ صكاً أساسياً من صكوك النظام الدولي لعدم الانتشار وركناً من أركان الاستقرار في المنطقة على حدّ سواء. وعليه، كلّ ما من شأنه أن يضعفها إنما يشكل خطرا مباشرا على أمننا الجماعي. فالضمانات التي تقدمها لنا خطة العمل في المجال النووي ينبغي أن تتيح لنا معالجة المسائل الأخرى المثيرة للقلق على صعيد الأمن الإقليمي. وهذا هو فحوى اقتراح الرئيس ماكرون للمشاركة في مناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق رباعي الركائز أوسع نطاقا يحافظ على خطة العمل، ويتيح إطار عمل طويل الأجل للبرنامج النووي الإيراني، ويحد من التطورات الأكثر زعزعة للاستقرار التي تضطلع بها إيران في إطار أنشطتها الخاصة بالقذائف التسيارية، ويكفل أن إيران لم يعد لها دور زعزعة الاستقرار في المنطقة. وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس التزام

فرنسا التام والواضح، إلى جانب شركائنا، بهذه النقاط، فضلا عن تنفيذ جميع التزاماتنا.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري دي كارلو؛ ومُيسّر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، السفير كاريل فان أوستيروم؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، السفير جواو فالي دي ألميدا، على إحاطاتهم الإعلامية الوافية. وأود أيضا أن أرحب في مجلس الأمن اليوم بالسفير كريستوف هيوسغن، الممثل الدائم لألمانيا، وأتمنى له ولبلده بكل ودّ كل التوفيق بوصفه عضوا جديدا في مجلس الأمن.

تؤيد كازاخستان إشارة الأمين العام إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة إنما هي تتويج ١٢ سنة من المساعي الدبلوماسية المكثفة الرامية إلى تحقيق حل شامل وطويل الأجل ومناسب للمشكلة النووية الإيرانية. وكانت المفاوضات المتعددة الأطراف الطويلة والشاقة مفخرة للمجتمع الدولي. وقد أسهم بلدي إسهاما كبيرا في العملية بتنظيم جولتين من المفاوضات بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث من جهة وإيران من جهة أخرى في ألماتي في عام ٢٠١٣.

وتؤيد كازاخستان بحزم واتساق خطة العمل الشاملة المشتركة على أساس الميزات التالية. أولا، يعترف الكثيرون بأنها سبيل غير مسبوق، بل السبيل الوحيد لضمان الطابع السلمي المحض للبرنامج النووي الإيراني. إذ نعتبر ذلك عاملاً هاماً للحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ثانيا، إن هذا الاتفاق النووي التاريخي اتفاق قيم لأنه حقق مهمته الرامية، على الأقل، إلى إقناع إيران بوقف تخصيب اليورانيوم اللازم لصنع الأسلحة النووية. إذ أتاحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى المرافق في إيران وأخضعت البرنامج النووي للمراقبة الدولية. وتؤكد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تمتثل لجميع الشروط التي تنص عليها خطة العمل.

ثالثا، تعد خطة العمل الشاملة المشتركة حقا مثالاً عملياً وناجحا لحل أصعب المسائل عن طريق المفاوضات، إذ أُعدّت واعتمدت على أساس الحوار وفي جو تسوده الثقة.

ونتشاطر موقف الأمين العام والأغلبية الساحقة من الدول في الإعراب عن أسفها لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرض عقوبات أحادية الجانب على طهران. ونعتقد أن شواغل الولايات المتحدة بشأن مسألة أنشطة إيران في مجال القذائف التسيارية وغيرها من المسائل ينبغي ألاّ تضر بهذا الاتفاق المتعدد الأطراف أو تعرقل دخوله حيز النفاذ. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نرغب في أن يُعرض التقرير الخامس (S/2018/602) في صورته الأكمل والأشمل، أي بإدراج كلا مرفقيْ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولم يحظ مضمون المرفق ألف والأحكام الواردة فيه بالاهتمام الواجب، إذ يمثل خطة العمل الشاملة المشتركة. وسعياً إلى إيلاء خطة العمل مزيداً من الأهمية وإكسابها مغزى سياسيا مناسباً، نقترح أن يتم في المستقبل تغطية القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تغطية كاملة تشمل مُرفقيْه.

وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن الإخطارات الواردة في التقرير والصادرة عن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تحمل أدلة كاملة ودامغة تثبت أن إيران قد انتهكت أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وهي تقتضي مزيدا من النظر وإجراء تحقيق شامل بشأنها، كما تستلزم تنسيقا أوثق وأكثر وضوحا بين المجلس والأمانة العامة حتى نتمكن من الرد بفعالية على هذه الادعاءات.

وفي الوقت نفسه، نشير إلى أن مجلس الأمن يدعو في الفقرة ٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) جميع الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم تنفيذ خطة العمل

والامتناع عن الأعمال التي تخل بتحقيق الالتزامات المتعهد بها بموجب ذلك الاتفاق.

وفي الختام، أود أن أهنئ الميسّر، السفير كاريل فان أوستيروم، ممثل هولندا، على إحاطته الإعلامية الأولى، وأثني على التزامه وجهوده الدؤوبة لكفالة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتحقيق أهدافه. ونعرب أيضا عن تأييدنا للمساعي التي يبذلها باستمرار للحفاظ على الشفافية واتّباع نهج بنّاء وشامل ،فضلا عن ضمان التفعيل الأمثل لصيغة تنفيذ القرار ٢٢٣١(٢٠١٥).

وستواصل كازاخستان الدعوة إلى الحفاظ على الاتفاق واستمرار تنفيذه ما دمنا لا نرى أي بديل له. ونحن مقتنعون بأن الحلول السياسية والدبلوماسية هي السبيل الوحيد لحل جميع المسائل المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة اليوم. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة لما تحظى به هذه المسألة من أهمية.

ومن جانبنا، ترحب المملكة المتحدة بالتقرير الشامل المستوفي للأدلة بشأن الحالة الراهنة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602). ونحن على دراية بالانتقادات التي وجهت للتقرير في بعض الأوساط، ولكننا نعتبر أن نطاق التقرير ومنهجيته ملائمان وقويان على حد سواء. ونتقدم بالشكر إلى الأمانة العامة على عملها المستمر لضمان التنفيذ السليم لهذا القرار الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وستنقسم مداخلتي، كما هي المسألة ذاتها، إلى شطرين هما: مصير خطة العمل الشاملة المشتركة وما سيحدث للمنطقة من حيث الاستقرار الإقليمي.

وفيما يتعلق بخطة العمل، فإننا نتشاطر الأمين العام، وزميلي ممثل فرنسا الإعراب عن الأسف للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل وإعادة فرض جزاءاتها على إيران. وبالنسبة للمملكة المتحدة، فإننا ما نزال ملتزمين بالاتفاق النووي، فهو يشكل عنصرا أساسيا في النظام العالمي لمنع الانتشار، علاوة على صلاحيته. وكما سمعنا في حينه، يؤكد آخر تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تواصل التقيد بالتزاماتها النووية بموجب الاتفاق، مثلما دأبت على ذلك منذ يوم التنفيذ. وهذا يتسق مع التقارير العشرة السابقة للوكالة. ونرى أن ذلك يدل على التزام إيران بالاتفاق النووي.

ونتوقع أن يستمر هذا الالتزام. ونتوقع أن تواصل إيران الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وبدورها، ستتخذ المملكة المتحدة، إلى جانب بقية المشاركين في الاتفاق، الخطوات اللازمة لضمان استمرار تلقي إيران الفوائد الاقتصادية المتأتية من تخفيف الجزاءات. ونرحب بالمستجدات المتعلقة بأنشطة قناة المشتريات. وتؤيد المملكة المتحدة عملية قناة المشتريات بالكامل وتظل ملتزمة بها.

وفي حين أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال تكتسي أهمية بالنسبة لأمننا الوطني، بل ولاستقرار الشرق الأوسط، فإنها لا تشكل سوى جزء من الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام الطويلي الأجل في المنطقة. وتشاطر المملكة المتحدة الأمين العام رأيه بأنه ينبغي معالجة المسائل التي لا تتعلق مباشرة بالاتفاق النووي دون المساس بالاتفاق والحفاظ عليه. ونرى أنه يمكن معالجة هذه المسائل بأقصى قدر من الفعالية في ظل استمرار سريان الاتفاق النووي.

وأنتقل الآن إلى النصف الثاني من مناقشة اليوم: المشهد الإقليمي. لقد استمعت بعناية شديدة إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيلة الأمين العام على وجه الخصوص، فضلا عن استماعي إلى المتكلمَين الآخرين. صحيح أن التقرير الأخير

للأمين العام يتضمن معلومات مثيرة للقلق عن محاولات شحن بعض المواد مزدوجة الاستخدام إلى إيران دون الحصول على ما يلزم من موافقة مسبقة من مجلس الأمن. وعليه، ندعو الأمم المتحدة إلى إجراء مزيد من التحقيق في عمليات النقل المزعومة هذه، وتقديم تقرير عن نتائج هذا التحقيق إلى المجلس.

ونشير أيضا إلى تقييم الأمين العام بأن تكنولوجيا القذائف التسيارية التي يستخدمها الحوثيون في اليمن نُقلت من إيران، على النحو المبين سابقا في تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2018/68). وهذا يتسق مع تقييمنا للأمر. وترى المملكة المتحدة أن عمليات النقل هذه مخالفة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إن انتشار تكنولوجيا القذائف يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، ويتعين وضع حد له لصالح إيران وحرصا على الاستقرار الإقليمي وصون السلام والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تجربة إيران للقذائف التي صممت لكي تكون قادرة على إيصال الرؤوس الحربية النووية.

ولم أكن أنوي الحديث اليوم عن النطاق الأوسع للدور الإيراني في المنطقة، ولكن أود أن أكرر فحسب ما قاله الزملاء من الولايات المتحدة عن بعض الأنشطة التي تنفذها إيران في أماكن مثل لبنان وسورية.

وأود هنا أن أكون واضحة بشأن موقف المملكة المتحدة من الأمر. إن لإيران حضارة عريقة متجذرة وتحظى بكل الاحترام. وبالتالي، فإن لها مصالح أمنية مشروعة في المنطقة، ولها أن تتبوأ مكانة لائقة بها في النظام العالمي المتعدد الأطراف. بيد أن الطريقة التي تنتهجها لتحقيق هذه المصالح كثيرا ما تزعزع استقرار جيرانها، بل وتشكل تهديدا لها ولآخرين في كثير من الأحيان، بما في ذلك لنا نحن في أوروبا. فالإمداد بقذائف تُستخدم لشن هجوم على الجيران الإقليميين أمر لا شرعية له. وينطبق ذلك أيضا على نقل التكنولوجيات الخطيرة واستيراد معدات ذات استخدام مزدوج دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الأمن. وبالرغم من إقرارنا بالمصالح الأمنية الوطنية لإيران، فإن تجربتها لقذائف مصممة بحيث تكون قادرة على إيصال الرؤوس الحربية النووية أمر غير مبرر ولا شرعية له. هذا علاوة على أن تخصيص إيران للمال العام لخوض هذه المغامرات لن يؤدي إلا إلى إضعاف قدرتها على تحديث اقتصادها وتقديم الخدمات إلى شعبها.

وقد عملت عن كثب مع الحكومة الإيرانية عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر التي استهدفت هذه المدينة. وكنا نعمل على جانب واحد في مجال مكافحة الإرهاب. وإن من دواعي الأسف العميق أن إيران اختارت مسارا مختلفا للعمل في السنوات اللاحقة. وما أود القيام به هو أن أنضم إلى الآخرين في اغتنام الفرصة اليوم لحث إيران على الامتناع عن التصرفات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، والتي يوجزها التقرير وتكلمنا عنها اليوم. وعلى وجه الخصوص، فإن عليها أن تسهم إسهاما ملموسا في العملية السياسية في اليمن التي تضطلع بها الأمم المتحدة بكل شجاعة.

وفي الختام، إن موقف المملكة المتحدة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة واضح. فهو اتفاق يجعل من العالم مكانا أكثر أمانا. وهو ضروري لأمننا. وعليه سنظل ملتزمين به. تحقيقا لهذه الغاية، فإن المملكة المتحدة ستواصل العمل مع الأطراف التي لاتزال مشاركة في الاتفاق بغية الحفاظ عليه. وكذا سيفعل شركاؤنا الأوروبيون كما نعتقد.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو، والسفير كاريل فان أوستيروم، والسفير فالي دي ألميدا على إحاطاتهم الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أيضا أن أنوه بحضور زميلنا الممثل الدائم لألمانيا، الذي يضطلع بلده بدور هام في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

ونلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2018/602) أن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال تتقيد بالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي. فلم يتلق الأمين العام أي بلاغات عن إمداد أو نقل أو تصدير مواد أو معدات أو سلع أو تكنولوجيا نووية أو ذات استخدام مزدوج إلى إيران. ونلاحظ أيضا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل رصد تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي والتحقق من ذلك. وسيظل التعاون المستمر للوكالة مع جمهورية إيران الإسلامية والدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة أمرا بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل.

ونرحب بالتعاون السلس بين مجلس الأمن واللجنة المشتركة على النحو المبين في تقرير الميسر (انظر S/2018/601). ونرحب أيضا بالعمل المستمر الذي تضطلع به آلية الشراء بالموافقة على المقترح المقدم إليها. وتجدر الإشادة بالإحاطة المقرر أن يقدمها الميسر في جلسة مفتوحة إلى عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، إذ أنها ستسهم في تعزيز الوعي ولا سيما بالأنشطة المبينة في الفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وآلية الشراء.

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن خطة العمل

> ”شكّلت إنجازاً رئيسياً في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وأسهمت في تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين.“ (S/2018/602، الفقرة ٣).

غير أننا ندرك التحديات والصعوبات التي تواجه التنفيذ الأوسع نطاقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما الأنشطة المبلغ عنها التي يُزعم أن جمهورية إيران الإسلامية تضطلع بها بما يتعارض مع التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقريري الأمين العام والميسر. وإذ ننتظر المزيد من المعلومات عن تلك الأنشطة المبلغ عنها التي يُزعم أن جمهورية إيران الإسلامية تضطلع بها، نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بأنه يتعين على جمهورية إيران الإسلامية النظر بعناية في هذه الشواغل، لأنها يمكن أن تؤثر على السياق الذي يجري فيه تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويجدر بالذكر كذلك الصعوبات المرتبطة بانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه، الذي تم التشديد عليه في تقريره، ومفاده أن ذلك يمثل انتكاسة للخطة. ونقدر، في ذلك الصدد، التزام البلدان المشاركة المتبقية، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، بالتنفيذ التام لخطة العمل. ومن المهم للغاية أن يستمر بقية المشاركين في الخطة في معالجة التحديات المرتبطة بالانسحاب والإسهام في التنفيذ الكامل للخطة وحسم المسألة بصورة مرضية.

أود أن أختتم ملاحظاتي بتشجيع بقية البلدان المشاركة على مواصلة العمل معا من أجل التصدي لبعض التحديات، وذلك بهدف كفالة التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا وقبل كل شيء، أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير فان أوستيروم والسفير فالي دي ألميدا على إحاطاتهم الإعلامية، وأعرب عن تقديري لما يقومون به من عمل.

تمثل خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي إنجازا هاما لتعددية الأطراف وقصة نجاح في معالجة القضايا الساخنة الإقليمية والدولية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. إنها تقوم بدور هام في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وعلى ذلك، فإن المجتمع الدولي بصفة عامة يرحب بها.

وقد أوردت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١١ مرة متتالية في تقاريرها أن إيران تنفذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجري التنسيق بين مجلس الأمن

وآلية الشراء على النحو المتوقع. وأظهرت التجربة بشكل كامل خلال السنوات الثلاث الماضية أن الخطة تشكل اتفاقا فعالا.

وتثني الصين على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وتعرب عن أسفها فيما يتعلق بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى اتخاذ موقف مسؤول ومراعاة الحالة العامة في الأجل الطويل والالتزام بالانخراط بصبر في الحوار والتعاون من أجل الحفاظ على جدية وحجية خطة العمل الشاملة المشتركة، وتسوية المسائل عن طريق الحوار والتفاوض.

يشكل تقرير الأمين العام (S/2018/602) عنصرا مهما في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ويرحب التقرير بالتزام الأطراف المعنية بالمحافظة على التنفيذ التام لخطة العمل، ويعبر عن جهود إيران الرامية إلى تنفيذ الاتفاق بطريقة موضوعية، وهو ما تسلم به الصين.

كما لاحظت الصين أن الأمين العام قد أعرب، في تقريره، عن أسفه العميق إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. في الوقت نفسه، ترى الصين أن تقرير الأمين العام ينبغي أن يعبر عن جهود التنفيذ بطريقة موضوعية ومتوازنة وشاملة، وأن يأخذ شواغل إيران المشروعة في الاعتبار. وينبغي للأمانة العامة أن تعمل بما يتفق تماما مع ولاياتها ومهامها.

وتقدر الصين العمل الذي يقوم به السفير فان أوستيروم وفريقه بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتحيط الصين علما بالتقرير المقدم من اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن بشأن عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات، وستواصل المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات.

ما فتئت الصين تؤيد تسوية المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وهي ملتزمة بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وبصون السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين. وستواصل الصين حوارها مع كل الأطراف المعنية بشكل موضوعي ومحايد ومسؤول لمواصلة الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد جواو فالي دي ألميدا على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. كذلك أهنئ زميلنا السفير كاريل فان أوستيروم على العمل الذي يقوم به بصفته الميسر الذي كلفه مجلس الأمن بتعزيز تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

بعد قرابة ثلاث سنوات من اعتماد ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية لخطة العمل الشامل المشتركة، التي يرى وفد بلدي أنها أحد أفضل الإنجازات في مجال عدم الانتشار النووي، وصلت الخطة إلى طريق مسدود.

وفي جملة أمور، سعى مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، إلى ضمان الطابع المدني حصرا لبرنامج إيران النووي، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعتقد وفد بلدي أن هذا الاتفاق يشكل أساسا متينا لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن التشكيك فيه يُحتمل أن يقوض الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية.

وعلاوة على ذلك، تدعو جميع أصحاب المصلحة إلى حل كل الخلافات المتعلقة بتنفيذ أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال المفاوضات في إطار اللجنة المشتركة المنصوص عليها في الملحق ٤ من الاتفاق.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تؤدي مهمتها والنتائج التي تخلص إليها تضطلع بدور محوري في الملف الإيراني، وقد

أوفت بالتزاماتها بصورة جديرة بالإعجاب منذ عام ٢٠١٥، كما يتبين من التقارير الأحد عشر التي أصدرتها منذ ذلك الحين. وفي أحدث تقاريرها، أشارت الوكالة مرة أخرى إلى التنفيذ الجيد لاتفاق ٢٠١٥ بفضل عمليات التفتيش المتكررة في إيران، التي أكدت تخصيب اليورانيوم بكميات محدودة للاستخدام المدني حصراً وكذلك تأكيد التنفيذ المؤقت لبروتوكولها الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها. وأشارت الوكالة الدولية، التي لم تكتشف أي انتهاك بشأن القيود المفروضة على أنشطة إيران المتصلة بالقذائف التسيارية، إلى عدم تحويل المواد النووية المعلنة وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة، وذلك عملا بالفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

علاوة على ذلك، فإن التنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة قد تأكد أيضاً في التقرير نصف السنوي الخامس للأمين العام (S/2018/602) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه عن تنفيذ أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويرحب بلدي بالتوصيات الواردة فيه بشأن تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحسين الاستفادة من آلية المشتريات والامتثال الكامل لدول المنطقة لالتزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي ضوء ذلك، ترى كوت ديفوار أن تنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة مرض، وإن كان لا يزال هناك مجال للتحسين، كما هو الحال في جميع الاتفاقات.

ويرى وفدي أن من الضروري معالجة جميع الشواغل المتعلقة بتنفيذ خطة العمل من خلال الآليات المنشأة لهذا الغرض، لا سيما في إطار اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المرفق ٤ للاتفاق. ولذلك، يحث بلدي جميع الأطراف في الاتفاق النووي الإيراني على العودة إلى مائدة المفاوضات، ويدعوها إلى احترام التزاماتها بالكامل، مع مراعاة أهمية تعزيز الأمن الدولي من خلال التنفيذ الشامل للاتفاق، وهو ما أدى إلى إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمسألة الإيرانية. وعلاوة على ذلك، فإن كوت ديفوار تدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى إيلاء اهتمام خاص للشواغل التي أثارتها الدول الأخرى، ولا سيما بلدان منطقة الشرق الأوسط، وزيادة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تدعو إيران إلى الامتثال بحسن نية لأحكام حظر السفر وتجميد الأصول في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ختاما، وفيما يتعلق بالملف الإيراني، يرى وفدي أن فعالية خطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك نظام التحقق التابع للوكالة الدولية، قد جعلا من هذا الاتفاق نجاحاً دبلوماسياً، ويجب أن يعمل المجتمع الدولي جاهداً للحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، ترحب بلادي بجميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم يرضي كل ذوي المصلحة في المسألة النووية الإيرانية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم – وكيل الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، والسفير جواو فالي دي ألميدا، والسفير كاريل فان أوستيروم، بصفته ميسراً لمجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)– على التقارير التي قدموها.

ونحن نرى أن من مصلحتنا المشتركة تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط، وتخفيف حدة التوتر في المنطقة، والأهم من ذلك، منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية. وفي رأينا، تشكل خطة العمل الشاملة المشتركة خطوة هامة نحو تحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أنها تتيح للمجتمع الدولي آليات التحقق لرصد البرنامج النووي الإيراني. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت عنصرا هاما من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

وبولندا ترحب بالتقرير نصف السنوي الخامس (S/2018/602) للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحيط علماً بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أفادت أن إيران تنفذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وأن الوكالة نفسها تواصل التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.

وندعو إيران إلى مواصلة تنفيذ البروتوكولات الإضافية لاتفاق الضمانات الخاص بها. ومن المهم أن تواصل إيران الامتثال لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة. وإعلان إيران مؤخراً بشأن زيادة قدرتها على إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم لا يشكل انتهاكا للاتفاق، لكنه لا يسهم في بناء الثقة. وفي الوقت نفسه، تتشاطر بولندا الشواغل إزاء الأنشطة الإيرانية المضطلع بها والتي تتناقض مع الأحكام الواردة في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام بدقة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تحظر صراحة تطوير نظم الإيصال، أو تتناول مسألة التأثير الإيراني في المنطقة، الذي تعتبره بعض البلدان سلبيا. وفي هذا الصدد، ينبغي لإيران الامتناع عن الأعمال التي لا تتوافق مع خطة العمل المشتركة ويمكن أن تقوض تنفيذ الالتزامات بموجب الخطة. إن سلسلة تجارب القذائف التسيارية القصيرة والمتوسطة المدى التي أجرتها إيران وعمليات نقل القذائف المبلغ عنها، فضلا عن بعض الأنشطة الأخرى لإيران في المنطقة، تشكل مصدر قلق لنا. وهي قد تعمق عدم الثقة وتتعارض مع روح القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونحن ندرك أن آلية المشتريات والفريق العامل المعني بالمشتريات أجزاء أساسية من خطة العمل المشتركة وتدبير شفافية كبير في إطار الخطة. وبولندا تؤيد آلية الشراء، وترى أن عملها على الوجه الصحيح يضمن توافق التحويلات ذات الصلة في إطار خطة العمل المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويسهم في دعم نظام عدم الانتشار.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر السفير كاريل فان أوستروم على تقريره المتوازن والدقيق. وأود أن أنوه بجهوده الدؤوبة في تيسير مهمة مجلس الأمن الهامة، وإن تكن صعبة، من خلال ما وصفه بتعزيز شفافية المحادثات من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد فان أوستيروم (هولندا): أتكلم الآن بصفتي الوطنية.

أولا، اسمحوا لي أن أرحب بزميلنا الألماني في مجلس الأمن. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط تتعلق، أولا، بخطة العمل الشاملة المشتركة؛ ثانيا، برنامج إيران للقذائف التسيارية ودورها في المنطقة؛ ثالثاً، تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

واسمحوا لي أن أنتقل إلى النقطة الأولى – خطة العمل الشاملة المشتركة. هذه الخطة نجاح دبلوماسي كبير وإنجاز رئيسي في مجال عدم الانتشار. وقد أيدها مجلس الأمن بالإجماع من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبالنسبة لمملكة هولندا، فإن الحفاظ على ذلك الاتفاق القوي والفعال أولوية واضحة. فهو حاسم الأهمية بالنسبة لأمن المنطقة وأوروبا والعالم بأسره، وخطة العمل الشاملة المشتركة تحقق هدفها، وهو منع إيران من تطوير أسلحة نووية – وهو التزام عليها أيضا بموجب معاهدة عدم الانتشار. وخطة العمل الشاملة المشتركة قائمة على التحقق المتين. ويقضي المفتشون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من ٣ ٠٠٠ يوم تقويمي سنوياً على أرض الواقع في إيران حيث يرصدون أكثر من ٢٥ موقعا في إيران على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وهذا مسعى مهم للوكالة الدولية ساهمت فيه بلادي بأكثر من ١,٥ مليون يورو. وأدى نظام التفتيش إلى إصدار الوكالة أحد عشر تقريراً على التوالي، وهو ما يؤكد أن إيران تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وعليه، نعرب عن أسفنا العميق لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق. ونعتقد أن هذا الاتفاق الدولي يقطع الطريق تماما وبصورة فعالة أمام حيازة إيران للأسلحة النووية، وأنه أفضل من أي بديل آخر. ولذلك ندعو المشاركين في خطة العمل المشتركة إلى مواصلة الالتزام بالاتفاق.

وبذلك أنتقل إلى النقطة الثانية التي سأتطرق إليها، وهي موقف إيران. وحيثما تواصل إيران الوفاء بالتزاماتها النووية، تتشاطر مملكة هولندا الشواغل التي أعرب عنها الآخرون اليوم إزاء برنامجها للقذائف التسيارية المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

فإيران ما تزال تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتدعم الجماعات المسلحة. وندين بشدة أي تورط إيراني في إطلاق الحوثيين القذائف على المملكة العربية السعودية من اليمن. ونلاحظ أيضا مع الشعور بالقلق استمرار عمليات نقل الأسلحة وكذلك انتهاكات تجميد الأصول وحظر السفر، في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو إيران إلى الامتناع عن أي من تلك الأنشطة مع التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والانخراط في حوار جدي بشأن هذه الشواغل خارج إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

وما دامت إيران ملتزمة بخطة العمل هذه، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يفعل ذلك أيضا. بالتالي وإذ أنتقل إلى نقطتي الثالثة، أود أن أدعو المجتمع الدولي برمته إلى مواصلة دعم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل استمرار استفادة إيران من الاتفاق على النحو المتوخى، بما في ذلك التجارة – عن طريق قناة المشتريات إن كان ذلك مناسبا. وستواصل مملكة هولندا أداء دورها لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) – على الصعيد الوطني بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي وميسرا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) هنا في نيويورك هذا العام.

وختاما، ترى مملكة هولندا أن من الأولويات الواضحة أن يواصل المشاركون في خطة العمل، بما في ذلك إيران والمجتمع الدولي برمته، الالتزام بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة – لا سيما وأن الاتفاق يواجه تحديات خطيرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتصدى إيران للشواغل الدولية إزاء برنامجها للقذائف التسيارية المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وقد بينت خطة العمل أن باستطاعة المجتمع الدولي أن يوحد صفوفه ويجد حلولا حتى لأكثر المسائل تعقيدا. بل أثبتت أيضا أنه يمكن التغلب على الخلافات عن طريق الحوار والدبلوماسية، وهي مثال واضح لفعالية تعدد الأطراف. ولا شك أن ضمان استمرار تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) سيكون في مصلحة الشعب الإيراني والمنطقة ومصلحتنا أيضا.

السيد إسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسفير كاريل يان غوستاف فان أوستيروم، ممثل هولندا، بوصفه الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والسيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفته منسقا للجنة المشتركة، على إحاطاتهم الشاملة.

قبل ثلاثة أعوام تقريبا (انظر S/PV.7488) اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد خطة العمل الشاملة المشتركة. وبذلك أحدث تغييرا أساسيا في نظرته إلى المسائل النووية الإيرانية، فضلا عن بناء جسر لتعزيز الثقة في الطابع السلمي الحصري للبرنامج الإيراني. وتتشاطر حكومة غينيا الاستوائية الرأي الإيجابي للأمين العام في هذا الاتفاق الوارد في تقريره (S/2018/602). ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد تنفيذ الاتفاق، وأوضحت أيضا أن النجاحات والإنجازات التي تحققت خلال الـ ٢٠ عاما الأخيرة تستحق الجهود المبذولة لأجلها.

وقد أثبتت جمهورية إيران الإسلامية التزامها الكامل، وفقا لخطة العمل الشاملة المشتركة، بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وترحب حكومة بلدي بذلك الإنجاز على النحو الذي وصفته الوكالة. ومثلما فعل الأمين العام في تقريره عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإننا ندعو سلطات جمهورية إيران الإسلامية إلى إجراء استعراض متعمق للشواغل التي أعربت عنها مفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى فيما يتعلق باستخدام القذائف التسيارية. وعلى الرغم من أن هذه المسألة ليست مشمولة في

الخطة، فإنها تؤثر على تصورها العام، وهو أمر أساسي للتنفيذ الفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) .

وفي ٨ أيار/مايو، أعلن الرئيس دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادة فرض جميع الجزاءات التي كان بلده قد رفعها عن إيران. وعلى الرغم من أن ذلك القرار بمثابة انتكاسة مؤسفة للتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الخطة، تحث حكومة غينيا الاستوائية جميع الأطراف على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتهم والتزاماتهم بما يحافظ على ذلك الاتفاق الذي أسهم في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويجب على السلطات الإيرانية الامتناع عن أي أنشطة من شأنها أن تقوض التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الوفاء بالخطة. ويجب حل أي اختلال في تنفيذ الخطة عن طريق المفاوضات.

وأخيرا، نود أن نشدد مرة أخرى على فهمنا بأن الاتفاق يضمن الاستخدام السلمي للبرنامج النووي الإيراني ويساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في المنطقة.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد جواو فالي دي ألميدا، على إحاطتيهما. ونشكر أيضا الممثل الدائم لهولندا، السيد كاريل فان أوستيروم، على المعلومات المفصلة التي قدمها فيما يتعلق بعمله ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأخيرا، نرحب بمشاركة الممثل الدائم لألمانيا في هذه الدورة.

وأود أن أبدأ بالتشديد على أن بوليفيا جزء من منطقة مكتظة بالسكان وهي وهي الأولى التي يعلن خلوها تماما من الأسلحة النووية على نطاق العالم. وقد تولينا – على النحو المنصوص عليه في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – مسؤولية الإسهام قدر استطاعتنا، في إنهاء سباق التسلح – وخاصة النووي – وتوطيد السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، فإننا نحضر هذه الجلسة ونحن على اقتناع بأننا ملزمون أمام المجتمع الدولي بتوحيد الجهود كي يتسنى انضمام الشرق الأوسط إلى المناطق الدولية الخمس الخالية من الأسلحة النووية.

وتؤكد بوليفيا مجددا التزامها الراسخ بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) استنادا إلى الفهم بأنه يمثل إنجاز دبلوماسيا واضحا فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، ودليلا على قدرة الدول حين نلتزم بتعددية الأطراف والقانون الدولي. وفي ذلك السياق، نكرر القول مرة أخرى بحق جميع شعوب العالم، بلا استثناء، في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، وفقا للمادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمبادئ التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويرى وفد بلدي أنه لا يمكن تأجيل النشاط الدبلوماسي المكثف المبذول خلال ١٢ عاما وأدى إلى اتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية ونتجت عنه خطة العمل الشاملة المشتركة التي وافق عليها مجلس الأمن بالإجماع على القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بموجب قرار انفرادي لدولة واحدة تعرقل تنفيذ الخطة.

وبنفس ترتيب الأولويات هذا، يؤسفنا، شأن العديد من الممثلين الآخرين، إعلان حكومة الولايات المتحدة في ٨ أيار/مايو انسحابها من الاتفاق وإعادة فرض الجزاءات الأحادية الجانب التي رُفعت أو خضعت لاستثناءات، وفقاً لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتدين بوليفيا إدانة قاطعة الجزاءات الانفرادية، التي تشكل انتهاكاً صارخاً للتعددية وتهديداً خطيراً للنظام الدولي، لأنها تشكل تدابير غير قانونية تفرض الولاية القضائية لدولة ما وتشريعاتها الداخلية على دولة أخرى، في انتهاك لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول. وإننا نشعر بالقلق

إزاء إمكانية تأثير هذا القرار على خطة العمل، مع تداعيات ستكون لها آثار على العالم بأسره، وليس على الشرق الأوسط وحده. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نتمكن من إيجاد مناخ من الثقة المتبادلة بين الدول نظراً لمقترحات نزع السلاح النووي التي يجري التفاوض بشأنها حالياً، كما هو الحال في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى الرغم من كل هذا، نود التأكيد على قرار حكومة جمهورية إيران الإسلامية بمواصلة التقيد بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونثني أيضاً على الدعم المقدم من الموقّعين الآخرين على خطة العمل الشاملة المشتركة لعدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، على النحو المعرب عنه في ٢٥ أيار/مايو في فيينا، ومواصلة تنفيذ خطة العمل. وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية على عاتق مجلس الأمن للالتزام بالاتفاق على النحو المتوخى تماماً، وضمان الالتزامات المتبادلة بتنفيذه على نحو تام وبحسن نية وفي جو بنّاء على أساس من الاحترام المتبادل. وفي هذا السياق، فإن أعضاء المجلس هم الجهات الضامنة الرئيسية لمنع أي عمل يمكن أن يقوّض خطة العمل. ونؤيد أي مبادرة للأمين العام تكفل سلامة خطة العمل الشاملة المشتركة.

وكما في مناسبات أخرى، فإننا مهتمون برؤية المزيد من المعلومات المتعمّقة في التقارير المقبلة المتعلقة بالمرفق ألف، لأن المرفقين ألف وباء متلازمان ومكملان للتنفيذ الفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأخيراً، تؤكد بوليفيا مجدداً، بوصفها بلداً مسالماً، التزامها بالدبلوماسية الوقائية، وتعددية الأطراف، وعدم التدخل واحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول، على أساس أن تلك مبادئ عالمية معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نُعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة وللإحاطات الإعلامية المقدّمة من السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسفير كاريل فان أوستيروم، بصفته الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والسفير جواو بيدرو فالي دي ألميدا. وأرحّب بحضور الممثل الدائم لألمانيا في هذه الجلسة.

إن بيرو، بوصفها بلداً ملتزماً بتعددية الأطراف والقانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات، تعطي أولوية عالية للحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يتعلق بنظم إيصالها، فضلاً عن تعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولذلك نؤكد على أهمية تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة للبرنامج النووي الإيراني، التي تحققت بفضل الوحدة التي تمكن أعضاء المجلس من الحفاظ عليها فيما يتعلق بهذه المسألة طوال سنوات ثم اتخذوا بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي لا يزال سارياً.

وفي ظل هذه الظروف، نود أن نثني على التزام الأطراف بالحفاظ على الاتفاق وضرورة الحفاظ عليه. ونعرب عن التقدير والدعم لأعمال الرصد والتحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أيضاً أن نؤكد على أهمية ضمان أن تواصل إيران الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال الحساس. ونحيط علماً على النحو الواجب بامتثال إيران، كما ذكر الأمين العام في تقريره الخامس نصف السنوي (S/2018/601 و S/2018/602 و S/2018/624) عن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ونشدد أيضاً على أهمية التحقيق على النحو الواجب في الادعاءات المذكورة في التقرير الأخير (S/2017/1030) بشأن الانتهاكات المزعومة للفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونؤكد أيضاً على أهمية الاستمرار في التحقق من أنه وفقاً للفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يتعين على إيران ألا تقوم بأي نشاط ذي صلة بالقذائف التسيارية بهدف إطلاق أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية تلك. ونعتقد أن برنامج القذائف التسيارية الإيراني يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة التوترات

الإقليمية. لذلك نعتقد أنه من المهم للسلطات الإيرانية أن تتصرّف بحكمة تامة. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التقارير عن النقل المزعوم للقذائف أو التكنولوجيا التسيارية للحوثيين في اليمن. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام بإجراء مزيد من أنشطة التوعية والتدريب للدول الأعضاء بشأن الإجراءات والطلبات التي يجب تقديمها عن طريق الفريق العامل المعني بالمشتريات.

كما نعتقد أن من المناسب التذكير بالتزامات جميع الدول عملاً بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فيما يتعلق بالحظر على السفر ونقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وتجميد أصول الأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم في مرفقات القرار.

في الختام، أؤكد التزام بيرو بنظام عدم الانتشار، والحاجة إلى الحفاظ على وحدة المجلس حول مسؤوليته عن كفالة الفعالية الكاملة لهذا النظام وأهميته بالنسبة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

السيد العتيبي (الكويت): شكراً للسيد الرئيس وشكراً للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطتها حول تقرير الأمين العام نصف السنوي لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602). كما أشكر زميلي الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، السفير كاريل فان أوستيروم، ميسّر أعمال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وممثل الاتحاد الأوروبي على إحاطتيهما. ونرحّب بمشاركة ممثل ألمانيا في هذه الجلسة.

نعقد جلستنا اليوم تحت بند عدم الانتشار النووي لمناقشة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على خلفية صدور التقارير (S/2018/601 و S/2018/602 و S/2018/624) محل البحث، وفي أعقاب التطورات الأخيرة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من ذلك الاتفاق. لقد اطلع وفد بلدي على التقارير الثلاثة المعروضة أمامنا، وما تضمنه تقرير الأمين العام (S/2018/602) بشأن تنفيذ إيران لالتزاماتها بشأن برنامجها النووي، ونرحّب بما أكده التقرير بشأن تنفيذ إيران التزاماتها النووية بموجب الاتفاق النووي، كما جاء في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدمة إلى مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر S/2018/624). ونؤكد هنا على ضرورة استمرار وفاء إيران بالتزاماتها الكاملة وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسرعة المصادقة على البروتوكول الإضافي بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة على السلاح النووي.

فدولة الكويت تدعم كافة الجهود والمساعي الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة التي عانت طويلاً من الاضطرابات والحروب، مع التأكيد على موقفنا الثابت تجاه كافة قضايا عدم الانتشار النووي بشكل عام وإلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بشكل خاص. لقد رحّبت دولة الكويت، قبل ما يقارب الثلاثة أعوام، بالتوصل إلى اتفاق حول خطة العمل الشاملة المشتركة (انظر S/PV.7488)، رغم إيماننا بأن هذا الاتفاق لا يلبي كافة مشاغل وهموم دول المنطقة. إلا أننا، ومن منطلق روح التعاون ودعم الجهود الدبلوماسية، عبّرنا عن أملنا بأن يساهم ذلك الاتفاق في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وبالرغم من تدهور الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط ومواجهتنا المستمرة للتدخلات في شؤوننا الداخلية وزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، إلا أننا نرى بأنه من الأهمية تأييد وتشجيع كافة الأطراف المعنية في هذه الاتفاقية على أهمية المحافظة عليها والعمل على تنفيذ بنودها.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على احترام دولة الكويت والتزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، إلا أننا نرى بأن الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة تستدعي إعادة تسليط الضوء على معالجة كافة الشواغل الإقليمية والدولية المرتبطة بالاتفاق.

ومن هذا المنطلق، نعرب عن قلقنا إزاء ما توصلت إليه الأمانة العامة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من تقييم بشأن الصواريخ الباليستية التي تم إطلاقها على المملكة العربية السعودية من الأراضي اليمنية، وللمسائل المتعلقة بنقل الأسلحة والعتاد العسكري إلى دول أخرى في المنطقة. فعلى الرغم من عدم تمكن الأمانة العامة من تحديد موعد نقل الأسلحة التي تم ذكرها في التقرير، فإنها تبقى مسألة في غاية الخطورة وتشكل تهديدا على أمن واستقرار المنطقة.

وفي هذا السياق، ندين مجددا وبأشد العبارات ما تتعرض له المملكة العربية السعودية الشقيقة من إطلاق صواريخ باليستية تستهدف أمنها الوطني والمواقع المدنية لأشقائنا في الخليج العربي. ونؤكد على موقف الجامعة العربية الصادر عن القمة العربية العادية الأخيرة الداعي إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار دول المنطقة وسلامة شعوبها، وعلى ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وعلاقات حسن الجوار، وفق ما نصت عليه المواثيق والأعراف الدولية، والكف عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها أن تقوض بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وختاما، تؤكد الكويت مجددا على ضرورة مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في متابعة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بطريقة شاملة تكفل امتثال إيران والدول الأخرى لالتزاماتها، ليس فقط فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ولكن أيضا في المجالات الأخرى المشمولة بالقرار.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير فان أوستيروم والسفير فالي دي ألميدا على ما قدموه من تقارير وإحاطات إعلامية مفيدة إلى مجلس الأمن اليوم.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/602) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. لقد جرى التفاوض بشأن الاتفاق النووي مع إيران على مدى ١٢ عاما وشكل نجاحا للعمل الدبلوماسي وللتسوية السلمية للنزاعات. وقد أيده مجلس الأمن أيضا. وعلى نحو ما دأبنا على القول، فإن مواصلة تنفيذه أمر بالغ الأهمية. فقد كفل الاتفاق تحقيق الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يسهم في حد ذاته في تحقيق الاستقرار في المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن إيران لا تزال تفي بالتزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي، وفقا لأحدث تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولهذا السبب، وكما ذكرنا سابقا، فإننا نأسف بشدة لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق. فانسحابها يشكل خطرا شديدا على هيكل السلام والأمن الدوليين، ويمكن أن تكون له عواقب سلبية على الجهود العالمية لعدم الانتشار. إن الاتحاد الأوروبي موحد في دعمه الكامل للاتفاق وتنفيذه. وستعمل السويد والاتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن المهم للغاية كفالة أن يستمر احترام الاتفاق وأن تواصل إيران الوفاء بالتزامها.

ولا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء الانتهاكات المبلغ عنها من جانب إيران فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة وحظر السفر المقررين بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وينبغي أن تتحقق الأمانة العامة من أي معلومات جديدة ذات صلة بهذه الحالات. كما أعربنا عن قلقنا إزاء علميات إطلاق القذائف التسيارية التي سبق الإبلاغ عنها، والتي نعتقد أنها تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونكرر دعوة الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء في المنطقة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بصورة كاملة، بما فيها تلك المتعلقة بحظر السفر وتجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجة في القائمة المنشأة عملا بالقرار. وسنكون ممتنين إذا حصلنا على مزيد من المعلومات في التقارير المقبلة فيما يتعلق بالإبلاغ عن ضبط

ونقل المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى إيران دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الأمن.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة إقامة علاقات وحوار على نطاق واسع مع إيران، بما في ذلك بشأن المسائل الإقليمية وحالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق ومبادئ سيادة القانون. ويجب أن تعمل جميع الجهات الفاعلة في المنطقة، بما فيها إيران، معا من أجل تخفيف حدة التوترات والإسهام في إيجاد حلول سياسية للنزاعات والأزمات الجارية في المنطقة. بيد أنه ينبغي التعامل مع تلك المسائل باعتبارها شأنا منفصلا عن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نود أن نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على عرض التقرير نصف السنوي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602) في مجلس الأمن. كما نلاحظ العمل الفعال الذي يقوم به السيد كاريل فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا، بصفته الميسر المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما نود أن نشكر السيد فالي دي ألميدا على إحاطته الإعلامية.

نتفق تماما مع الأمين العام في تقريره عندما أعرب عن أسفه الشديد لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وأشار إلى أن المسائل التي لا تدخل ضمن نطاق الاتفاق لا ينبغي أن تُستخدم كذريعة لتفكيكه. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن الاتحاد الروسي قد أدان مرارا في المجلس المحاولات غير المسؤولة من جانب الولايات المتحدة لنسف خطة العمل ومع ذلك أعرب عن الأمل في أن يسود العقل وألا تظل قضايا الأمن والاستقرار العالميين رهينة العمليات السياسية الداخلية لواشنطن. والآن، في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، فإننا مضطرون إلى استنتاج أن مناشداتنا ذهبت سدى وأن الإمكانيات الفريدة لخطة العمل، التي لم يُسمح لها بالعمل بكامل طاقتها، معرضة للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوة التي اتخذها الجانب الأمريكي تلحق ضررا جسيما بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية وبالمصالح الأمنية في الشرق الأوسط على السواء.

وبالنظر إلى أهمية الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة بالنسبة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، شعرنا بالدهشة إزاء مرور التقرير عليها مرور الكرام. إنه لأمر يصعب فهمه أن تتم صياغة وثيقة بعنوان ”تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)“ دون ذكر أي شيء عن حقيقة أن إعادة فرض واشنطن لجزاءات انفرادية يمثل انتهاكا مباشرا ليس لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أيضا.

كما أنه من اللافت للنظر أنه في سياق الإشارة إلى دعوة القرار جميع الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ خطة العمل والامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تقوضها، يتجاهل التقرير تماما البيانات العامة الصادرة عن قيادة الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى التي تجافي هذا الموقف تماما. ونشعر بالدهشة إزاء عدم وجود أي إشارة في التقرير إلى أن طهران بدأت عملية لتسوية المنازعات بموجب خطة العمل فيما يتعلق بالإجراءات غير المسؤولة من جانب الولايات المتحدة، والتي أُخطر بها مجلس الأمن والأمين العام على النحو الواجب في رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو موجهة من وزير خارجية إيران. وبصفة عامة، فإن التقرير غير متوازن بشكل واضح وأشبه بمجموعة من الاتهامات غير المثبتة الموجهة لإيران أكثر من كونه محاولة لرسم صورة موضوعية عن حالة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهو نهج غير مفهوم على الإطلاق بالنظر إلى أنه لم يتم إثبات أي من الأمثلة على انتهاكات طهران المزعومة بسبب عدم كفاية المعلومات وعدم وجود دليل إثبات قوي.

نجد أنفسنا مرة أخرى مضطرين إلى الإشارة أنه من غير المقبول أن تجري الأمانة العامة أيا مما يسمى بتحقيقات في انتهاكات محتملة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من دون ولاية واضحة من مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من مذكرة الرئيس المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44). ونؤكد مرة أخرى أن موظفي الأمانة العامة لا يملكون المؤهلات أو الخبرات اللازمة لتحليل وتقييم منظومات القذائف أو الأسلحة التقليدية. لذلك، نرى أن المعلومات الفنية الواردة في التقرير بشأن دراسة مكونات القذائف في المملكة العربية السعودية التي أطلقت من اليمن لا تثبت شيئا وهي ببساطة لا أساس لها من الصحة، إذ لم يكن هناك تحليل لخبراء مستقلين لاستنتاجات الأمانة العامة. علاوة على ذلك، لم يتم التثبت من عمليات نقل إيران المزعومة ذاتها للقذائف التسيارية أو مكوناتها للحوثيين وإطارها الزمني، كما يؤكد التقرير. لذلك، فإن التقرير يشير إلى عدم وجود أي عناصر تشكل انتهاكا. وينطبق الأمر نفسه على عمليات التفتيش غير المشروعة التي أجرتها الأمانة العامة في البحرين والإمارات العربية المتحدة.

وفي غياب أي وقائع تشير إلى انتهاك لمقتضيات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن الحاجة إلى أن يتضمن التقرير إشارة إلى حقائق مثل مشاركة هيئة الصناعات الدفاعية الإيرانية في معرض للأسلحة أجنبية في العراق، أو لمذكرة تفاهم بين شركة التشييد الإيرانية، مؤسسة خاتم الأنبياء، والسلطات السورية، تثير تساؤلات خطيرة. يجب أن نواصل الإصرار على أنه لا ينبغي للتقرير أن يتضمن معلومات من مصادر مفتوحة أو إشارات لمعلومات لم يتم التحقق منها أو لا يمكن التحقق منها مقدمة من فرادى البلدان، لا سيما عندما لا يتم عرضها على أعضاء مجلس الأمن. ونعتقد أن هذه الممارسات غير مقبولة تماما ونعتبرها محاولات خبيثة لإيجاد مناخ سلبي لا أساس له حول إيران بالالتفاف على المجلس.

وفي سياق كل هذا، نود أن نذكر الأمانة العامة مرة أخرى بأن الفقرة ٧ من المذكرة الرئاسية المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ تنص على تقديم تقارير نصف سنوية عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ككل، لا أجزاءه المنفردة. ويحدونا الأمل في أن يتم إعداد التقارير المقبلة بشكل يتماشى تماما مع الولاية الحالية وأن يتم إيلاء الاهتمام الواجب لجميع الأنشطة التي تتعارض مع قرارات المجلس، وخاصة بدء نفاذ التدابير الأحادية الجانب التي أعلنتها الولايات المتحدة في ٨ أيار/مايو.

في هذه المرحلة، فإن السبيل الوحيد للحفاظ على الاتفاق هو التنفيذ الواعي من جانب جميع الدول المتبقية المشاركة فيه للالتزامات التي تعهدت بها طوعا. وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى أن هناك أدلة واضحة في تقرير الأمين العام على امتثال إيران الواضح لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما تم تأكيده دائما لا من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية فحسب، بل ومن الأمانة العامة، التي كما يتضح من التقرير، لم تتثبت بالدليل خلاف ذلك.

في الختام، أود أن أذكر بأن الاتحاد الروسي يظل ملتزما بالتنفيذ الشامل وغير المشروط لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة، فإن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب جميع المشاركين المتبقين مستمر حاليا بالكامل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على دعوة ألمانيا إلى هذه المناقشة اليوم. إننا نشارك هنا ضمن الفريق ٤+٢ الذي تفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة وكذلك كجزء من اللجنة المشتركة المشرفة على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أن أكرر شكر الآخرين للإحاطات الإعلامية المقدمة من وكيلة الأمين العام ديكارلو، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، وزميلنا ممثل هولندا. ونحن ممتنون بصفة خاصة لكاريل فان أوستيروم على ما بذله من جهد في هذا الشأن.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/602) ولا نرى أن يتضمن خبثا. نعتقد أنه بناء، وأن تركيزه على المرفق باء مشروع. وأؤيد أيضا الاقتراح بأنه يجب أن يركز في المرة القادمة بقدر أكبر على المرفق ألف، ولكنني أعتقد أنه من المشروع للتقرير، بينما ينظر إلى الصورة العامة، أن يركز على المرفق باء، لأننا نعتقد أن هناك أمورا خطيرة يتعين الإبلاغ عنها في ذلك الصدد.

لكنني أود، قبل أن أتطرق إلى المرفق باء، أن أتناول بشكل عام مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وسأتوخى الإيجاز بشأن ذلك الموضوع. في الواقع، لا يسعني إلا أن أردد كلمات الجميع حول الطاولة، مع استثناء واحد، ألا وهو أن الجميع يدعم خطة العمل الشاملة المشتركة ونأسف لانسحاب الولايات المتحدة منها. نحن نعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة تستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعززها. وتمنع سباق محتمل للتسلح النووي في المنطقة. ومن الضروري لأمننا الوطني والأوروبي ألا يكون هناك انتشار نووي أو سباق للتسلح النووي في المنطقة. نعتقد أن حالة الأمن الأوروبي باتت أسوأ. ونرى أيضا أن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة يقوض تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد، الذي يشكل فيه نظام عدم الانتشار النووي ركيزة هامة جدا. لذلك، من الواضح لنا أن ألمانيا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، ستظل ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة ما دامت إيران في امتثال لها، ونحض إيران على الامتثال لجميع القيود المتصلة بالمجال النووي التي التزمت بها بموجب خطة العمل. لقد أكد التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها ما فتئت تقوم بذلك.

أود الآن أن أنتقل إلى المرفق باء. نحن نرى أن تنفيذه الكامل والفعال أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي. ونشجع الجميع على ضمان احترام المرفق باء والامتثال له. النتائج التي خلص إليها الأمين العام بشأن عمليات نقل الأسلحة وأنشطة القذائف التسيارية، التي وثقت في التقرير تبعث على القلق الشديد. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الهجمات بالقذائف على المملكة العربية السعودية وعدم امتثال إيران للحظر المفروض على الأسلحة ضد اليمن ونقل تكنولوجيا القذائف التسيارية إلى اليمن. يشير التقرير أيضا إلى عمليات نقل للأسلحة الإيرانية إلى الشرق الأوسط. وندعو إيران إلى وقف كل هذا، لأن هذه الإجراءات تنتهك الأحكام الملزمة من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتشعر ألمانيا أيضا بقلق بالغ إزاء تطوير إيران لبرنامج القذائف التسيارية، وندعو إيران إلى إنهاء البرنامج وكافة التجارب. إن نقل إيران للأسلحة وأنشطة برامج القذائف في المنطقة يسبب زعزعة الاستقرار وله آثار سلبية على الأمن الأوروبي. وبدلا من الاستثمار في انتهاكات للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، نناشد مرة أخرى إيران الاستثمار في بناء الثقة في المنطقة وفي الامتثال للقرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.